

الأمن الثقافي وعوامل ترسيخه وتحدياته

The cultural security, its entrenchment factors and challenges

د. حافظي سعاد

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية

البريد الإلكتروني: hafdi.souad@yahoo.fr

ملخص

مقولة الأمن الثقافي لا تعني زيادة وتيرة الرقابة على الثقافة بكل آلياتها ومناشطها ووسائلها ولا تعني الخضوع إلى مقتضيات السائد وغياب حالات الإبداع والمبادرة وإنما تعني ضرورة الانطلاق من رؤية ثقافية حضارية في التعاطي والتواصل مع كل شئ ون قضايا الثقافة الإنسانية فالثقافات الإنسانية جميعها تنطلق من إطار مرجعي وتوجد ثقافة إنسانية بلا إطار مرجعي أو حضاري. الكلمات المفتاحية: الأمن الثقافي ، قضايا ثقافة إنسانية ، الإبداع والمبادرة .

Abstract

A cultural security saying does not mean increasing the frequency of contrôle over a culture with all its mechanisms activities and means and it does not mean submitting to the requirements of al saeed and the absece of creativity and initiative but rather it is necessary to strat from a cultural and civilisation vision in dealing with and communicating with all human affairs and culture issues humanity is based on a ferme of refernce and there is no human culture without a frame of refernce or civilisation

Key word cultural security ,issues of human culture ,creativiti and initiative

المحور الأول

مفهوم الأمن الثقافي وعوامل ترسيخه وتحدياته

مقدمة

الأمن القانوني وإن كان مصطلحا حديثا نسبياً، إلا أن تطبيقاته الواقعية لها جذورها التاريخية وامتداداتها الفلسفية، التي تلتقي في مجموعها حول مراعاة القواعد القانونية لحد أدنى من الحقوق والمراكز القانونية التي تجعل المواطن في أمن اتجاه مصالحه وحقوقه، مما يدفعه إلى التفاعل الإيجابي

داخل مجتمعه. ثم أن الأمن القانوني له مفاهيم متعددة وأبعاد متنوعة، منها حفظ الحقوق، التوقع المشروع، الحق المكتسب إلى غير ذلك. ومن خلال هذا يتم التعرض للتطور التاريخي والفلسفي لفكرة الأمن القانوني ببعده الحقوقي، المتمثل في الحد الأدنى من الحقوق والمراكز القانونية الواجب مراعاتها أثناء عملية التشريع وإصدار القوانين. وكانت العلاقات داخل الجماعة تقوم على أساس التبعية، والخضوع إلى الحاكم الذي كانت له السلطة المطلقة على أموالها وأفرادها، إذ لم يكن لهم من مراكز أو حقوق إلا تلك التي يقرّها لهم الحاكم، والتي غالباً ما كانت مراكز ظرفية.

وعلى أساس القوة قامت العلاقات بين الأفراد والجماعات في العهود الأولى، ففي العصر الحجري كان وجود الحق والوفاء به متروكا لتقدير الحاكم الذي كان يُعدُّ أقوى أفراد جماعته وهذا الوضع ولّد انعدام الشعور باحترام حقوق أو مراكز الغير، وجعل لعامل القوة آثاره في إنشاء الحقوق.

ويرى "هوبز" أن الإنسانية مرّت في تاريخها بمرحلتين: مرحلة الحياة الطبيعية، ومرحلة الحياة السياسية. وكانت الحقوق في الحياة الطبيعية ترجع إلى القوة سواء كانت حسيّة أو معنويّة. حيث كان لكل الحق في أن يفعل ما يشاء حسب رغباته، لكن تعارض هذه الرغبات جعل الناس يتطاحنون ويتربصون ببعضهم البعض.

وكذلك الشأن في الإمبراطورية الرومانية، فقد كان الإمبراطور صاحب الأمر في مواجهة الأفراد وتحديد الحقوق والواجبات.

وهكذا فإن مبدأ الأمن القانوني كمفهوم لم يكن له وجود طوال هذه الفترة، لأن القوانين لم تكن سوى تعبير عن إرادة الملوك والحكام، وأوامر الغالب على المغلوب.

ابتداءً من عصر النهضة الأوروبية تمكّن المحشّيون من شُرّاح القانون من إبراز فكرة الحق في مقابل القانون، وفي ذلك يقول دُونُو: "أنه ينبغي النظر إلى القانون باعتباره نظاماً للحقوق وليس نظاماً للدعاوى، كما كان يفعل الرومان". فالدعوى القضائية ليست سوى الوسيلة القانونية التي تُعطي للحق قوّته وتوفّر له الجزاء عند المساس به.

وهكذا بدأت تظهر بجانب القانون فكرة أخرى هي فكرة الحق، مما أدى إلى ظهور النظرية الثنائية للنظام القانوني الذي أصبح يتكوّن من شطرين: أولهما القانون، وهو مجموعة من القواعد العامة، وثانيهما الحقوق التي يجب أن توفر لها قواعد القانون الحماية اللازمة .

ويرى أكثر أهل القانون أن أول من أشار إلى فكرة الازدواج بين الحق والقانون الفيلسوف اليوناني "أرسطو" واطع نظرية القانون الطبيعي، والتي لازالت تحتلّ الصدارة بين النظريات الفلسفية المعاصرة، وخلصها أن الإنسان باعتباره يعيش في مجتمع سياسي منظم فإنه يفقد حريته المطلقة في أن يفعل ما يشاء، وتصبح إرادته خاضعة لمبادئ الفضيلة والعدل، وخضوع الفرد للفضيلة يقتضي منه أن يخضع أيضا للقانون الوضعي الذي يصدر عن المشرّع في المجتمع السياسي الذي يعيش فيه، وهكذا تخضع إرادة الفرد لإرادة المشرّع كنتيجة حتمية لخضوعها لمبادئ الفضيلة، ومن ناحية أخرى فإنّ إرادة المشرّع تخضع كذلك لمبادئ الفضيلة، وهكذا وبإخضاع الاثنين معاً — الفرد والدولة — لإرادة الفضيلة تتحقق السعادة¹.

والمقصود بالفضيلة عند أرسطو المبادئ و الحقوق التي تدور حول العدل والمساواة . ويرى أنّ إدراكها يتم بواسطة العقل.

وعليه يمكن القول من خلال نظرية أرسطو أنّ المثل العليا التي يدركها العقل، كالعدل والمساواة، والتي تعتبر عمدة الحقوق تحكّم وتقيّد إرادة المشرّع، فليس له أن يشرّع إلاّ القوانين المؤمّرة بها والمتفّقة معها. لأنّه في خضوع القانون الوضعي للقانون الطبيعي و مبادئ الفضيلة أعظم ضمان لتحقيق "مبدأ الأمن القانوني" . وقد بلغ الاهتمام بفكرة الأمن القانوني درجة القول باستقلال بعض الحقوق عن القانون، وسبقها عليه، وعدم قدرة القانون على المساس بها أو الانتقاص منها، وأطلق عليها اسم "حقوق الإنسان والحريات العامة"، ونظر إليها على أنّها التعبير المثالي لقواعد القانون الطبيعي ومبادئ العدل، بحيث يكون هدف القانون الوضعي هو حمايتها بما يؤدي إلى حماية كل إنسان، بحيث لا يستطيع المساس بهذه الحقوق الناشئة مباشرة عن القانون الطبيعي وأخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأ الاتجاه يميل إلى بناء القانون على أساس فكرة الالتزام، وليس على أساس فكرة الحق، فالقانون هو مجموعة من القواعد وهو لهذا مجموعة من الالتزامات.

ويرجع وضع هذه الفكرة إلى الأستاذ "هانز كلسن" الذي أطلق عليها اسم "النظرية الخالصة للقانون"، حيث يرى أن القانون هو ما تصدره السلطة من أوامر مجردة عن كل العوامل المحيطة به من أخلاق وعقائد وغيرها.

ولأن القانون صادر عن السلطة فهو مجموعة أوامر، والأوامر لا تُشكّل إلاّ التزامات تقع على عاتق الأفراد، وبالتالي لا يوجد أي مكان لما يسمى بالحقوق، لأنّ الحق ما هو إلاّ التزام يقع على عاتق شخص معيّن بعدم التعرّض لهذا الحق المدّعى به. وإنّما فكرة الحق تصلح كعامل مساعد لتوضيح فكرة الالتزام على أساس أنّ الحق هو الوجه الآخر للالتزام.

فالقانون لا يُخاطب صاحب الحق المقول به، وإنّما يُخاطب فقط الشّخص الذي يُلزمه بعدم التعرّض لصاحب الحق، وهو بذلك يخاطب من يقع عليه الالتزام، لا من يحوز الحق، ولهذا كان القانون مبنياً على فكرة الالتزام، وليس على فكرة الحق

وقد انتقدت الفكرة لأنّ "كلسن" دمج بين الدولة والقانون، وهذا مخالفٌ للواقع، فالدولة نفسها قد تُخالف القانون بدليل توقع الدستور ذلك، إذ من المسلّم به أن تنص الدساتير على تقييد سلطة الدولة، وإلزامها باحترام الحقوق والحريّات القائمة في المجتمع، أو عن مبادئ العدل والفضيلة أو الإنتقاص منها. الفقيه الفرنسي "بول روبيه" في كتابه "الحقوق و المراكز القانونية" إلى التمييز بين القواعد القانونية و المراكز القانونية، إذ القاعدة القانونية تتميّز بالعمومية والتجريد. أما المراكز القانونية فهي تشمل المراكز الشخصية والتي تضم أساساً ما يسمى بالحقوق الخاصة كحق الملكية، وغيرها من الحريات العامة، والمراكز الموضوعية والتي تدور حول فكرة الواجب، كوجوب الخدمة العسكرية، و أداء الضرائب التي تقع على الأفراد

بهذا يكون الفقه القانوني قد انتهى إلى فكرة ازدواج النظام القانوني، فهناك من ناحية القانون وهو مجموعة من القواعد العامة المجرّدة، وهناك من ناحية أخرى المراكز القانونية الخاصة، وهي أثر تطبيق لقواعد القانون العامة. وهذه المراكز منها ما هو مبني على فكرة الحق، وتُسمى بالمراكز الشخصية، ومنها ما هو مبني على فكرة الواجب، وتسمى بالمراكز الموضوعية. وبهذا تكون قد ارتسمت معالم نظرية الأمن القانوني الذي من خلاله يستلزم على المشرّع مراعاة هذه المراكز

القانونية في عمله التشريعي. شكّل ظهور الدولة ميدانا خصبا جلب اهتمام الفكر الفلسفي من خلال تعرّضه للعلاقة التي تحكم الدولة بالفرد، وقد كان لهذا الفكر الفلسفي على مرّ العصور الأثر البارز في تطور الوعي لدى الشعوب والأفراد، فقامت العديد من الثورات ضد الأنظمة الاستبدادية للمطالبة بتعزيز كرامة الإنسان، والتقليل من القيود المفروضة على حقوقه.

فقد ساهمت المذاهب والنظريات الفلسفية والفكرية ابتداءً من الفلسفة اليونانية وظهور فكرة القانون الطبيعي، وصولاً إلى عصر النهضة الأوروبية وظهور فلسفة العقد الاجتماعي في بلورة اتجاه يخدم بشكل أو بآخر بعض المفاهيم والمبادئ الحقوقية.

ومن ثم فإنّ التعرض لبعض التيارات أو الأفكار التي ساهمت عبر تاريخ البشرية في إرساء الأصول الفكرية والنظرية لفكرة الأمن القانوني أمر يساعد على فهم جانب من الأصول الفكرية لتطور هذا المبدأ. وفي المقابل فإنّ الساحة الفكرية لم تخلو من الاتجاهات الفلسفية المتعارضة مع هذه الفلسفات الحقوقية، المنكرة لوجود الحقوق أو المراكز، على اعتبار أن الدولة أو السلطة السياسية ما هي إلاّ مظهر من مظاهر القوة، وكل ما ينتج عنها تابع وأثر من آثار تلك القوة حسب فلسفة نيتشه، كما أن الحقوق وكل المثل والقيم ما هي إلاّ تضليل طبقي وانعكاس لعلاقات القوة الاقتصادية والسياسية المهيمنة في المجتمع حسب رأي ماركس وفلسفته المادية. فهناك ما يعرف بفلسفة النزعة الإنسانية التي ساهمت في تطور فكرة الأمن القانوني المتمثلة في العقد الاجتماعي والقانون الطبيعي والفلسفة المشككة تتسم الفلسفة المعاصرة باتخاذها موقفاً توجسياً وتشككياً تجاه المثل والقيم العامة، إذ تكشف عما يكمن خلفها من رغبات وإرادات قوة أو استثمارات اقتصادية وإيديولوجية وسيكولوجية. فمثلاً كالوحدة والحرية والحق والديمقراطية والاشتراكية قيم نبيلة في حدّ ذاتها، لكنها - حسب هذه الفلسفة - معرضة للاستثمار أو الاستغلال من طرف أفراد أو فئات أو نخب اجتماعية تتخذ منها ألقعة تُخفي بها إستراتيجيتها في الهيمنة.

وخطاب حقوق الإنسان نفسه لم يسلم من هذه الاستثمارات، إما على الصعيد الداخلي لكل بلد، حيث يتم توظيفها من قبل الدولة أو الأحزاب أو بعض الفئات المهنية كالحقوقيين والمحامين والأساتذة، كل بطرقه الخاصة، وإما على الصعيد الخارجي خاصة بعد أن تم استغلالها من طرف الغرب و"العالم الحر" كقوة ضاربة ضد المعسكر الاشتراكي سابقاً، أو بانتزاع "حق التدخل" ضد بعض الدول باسم

حماية حقوق الإنسان فيها، كما حدث من تدخل أمريكي ضد أفغانستان ثم العراق ولبنان وسوريا وإيران وغيرها من البلدان باسم حقوق الإنسان عامة تارة، وباسم حقوق الأقليات تارة أخرى.

هذه الأحداث والوقائع وبفعل تكررها وما نتج عنها من انتهاك فاضح لكرامة الإنسان و الذي لم تشهده حتى عصور الاستبداد قدّمت السند والأساس الفكري الذي ساعد على تطوير موقف الشك والتوجس تجاه هذه المثل العامة.

وقد حاولت هذه الفلسفة المشككة هدم فكرة الأمن القانوني، واستبدالها بنموذج آخر تحل فيه فكرة الواجب أو الوظيفة الاجتماعية مقام فكرة الاستثناء أو التسلط الفردي، وفكرة المركز القانوني محل فكرة الحق.

مثل هذا الموقف المشكك نجده واضحا ضمن فلسفات كان لها الأثر البارز في تغيير الكثير من مجريات التاريخ، هي الفلسفة المادية التي أسسها كارل ماركس، وفلسفة القوة التي قال بها نيتشه، وبحدة أقل فلسفة التضامن الاجتماعي لصاحبها العميد ليون ديغي. الأمن القانوني متعدد الأشكال والمعاني والأبعاد، وتشترك في مجموعها حول مجموعة الحقوق والمبادئ الواجب احترامها تأميناً لقاعدة قانونية سليمة من العيوب.

مقولة الأمن الثقافي لا تعنى زيادة وتيرة الرقابة على الثقافة بكل آلياتها ومناشطها ووسائلها ولا تعنى الخضوع إلى مقتضيات السائد وغياب حالات الإبداع والمبادرة وإنما تعنى ضرورة الانطلاق من رؤية ثقافية حضارية فى التعااطى والتواصل مع كل شؤون وقضايا الثقافة الإنسانية فالثقافات الإنسانية جميعها تنطلق من إطار مرجعي ولتوجد ثقافة إنسانية بلا إطار مرجعي أو حضاري. ولانفتاح الثقافي الحقيقي لا يمكن انجازه وتحقيقه بدون إطار مرجعي يحدد معايير الاختيار الثقافي ولم يسجل لنا التاريخ إن هناك انفتاحا وتوصلا بين الثقافات الإنسانية قد تم وتحقق بعيدا عن ضرورة وجود المرتكزات الفكرية والمعرفية التي ينطلق منها خيار الانفتاح والتواصل والانفتاح ليعنى التفات من الضوابط كما أنه ليعنى الانخراط في سجال إيديولوجية مع الثقافات الإنسانية الأخرى وإنما يعنى فهم حركة الثقافات الإنسانية الأخرى بكل مراحلها ومحصلتها واستيعاب ميكانزماتها والعمل على هضم عناصر القوى فيها فمقولة الأمن الثقافي والخصوصية الثقافية والمجتمعية لا تتشرع في الانطواء

والانزواء بعيدا عن منجزات الحضارة العصرية الحديثة وإنما التعامل معها بما يضمن اكتساب نقاط قوتها وتلاشى سلبياتها ولكن منارة وما يحدث للمجتمع المصري خاصة والوطن العربي عامة هو التهام ثقافي فتقافة الغرب أصبحت هي سيد الموقف وأصبح الشباب يرون مواطن الفخر لديهم تكمن في التمسك بثقافة وأسلوب الغرب دون ادني تغيير أو تبديل عليها بما يتماشى مع قيم ومعايير مجتمعهم فالمشكلة ليست في الشباب فقط بل إن مواصل إلية الشباب هو نتاج الصيب والإهمال في دور العديد من الأطراف المعنية بالحفاظ على الأمن الثقافي الوطني بداية من الأسرة والإعلام ونهاية بدور الدولة والمؤسسات الدينية في الرقابة على الأفكار والمعتقدات التي يتم بثها للشباب من خلال كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لذا فإن مشكلة الأمن الثقافي والهوية الوطنية تمثل شكل هندسي يشارك كل طرف بضلع من اضلاعة حيث تمثل الأسرة قاعدة الشكل الهندسي وتشاركها باقي المؤسسات المجتمعية في استكمال مهمة الحفاظ على الأمن الثقافي والهوية الوطنية ومن خلال تلك الورقة نقوم بعرض ادوار كل من الأسرة والمؤسسات التربوية والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والدولة والهيئات الرقابية في الحفاظ على أمننا الثقافي وهويتنا الوطنية^[2].

أولا مفهوم الأمن الثقافي

شكل مفهوم الأمن الثقافي موضوع نقاش معمق على مدى يومين ضمن فعاليات الموسم الثقافي لمدينة أصيلة (شمال المغرب) بمشاركة خبراء وباحثين وصناع سياسات ثقافية عرب وأجانب، وتناولت ندوة الموسم مفهوم الأمن الثقافي في علاقته بثنائية الهوية والتنوع الثقافي.

وفي مداخلتها أجابت الناشطة البريطانية إليزابيث بنغام عن مكونات الأمن الثقافي بالقول إنه الإحساس المشترك بالإنصاف تجاه جميع أعضاء المجتمع، فقراء كانوا أم أغنياء، رجالا أم نساء، مواطنين أم غير مواطنين.

وقدمت بنغام تشخيصا لحالة تدبير التنوع الثقافي في العاصمة البريطانية لندن التي أصبحت على حد قولها "قرى تتسم بثقافات عرقية مختلفة لا متنافرة"، في إشارة إلى تناسل الكتل المهاجرة. وخلصت

¹ http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id_article=38

إلى القول إنه "كلما تأسست التعددية على الخصومة لابد أن تشكل تهديدا خطيرا على استقرار المجتمع"، وإن النوع قادر على إثراء الثقافة الأصلية بدلا من تهديدها.

"

يكون التفاعل الخلاق والتحلي بمنظور نقدي تحليلي لحركة الصادر والوارد من العناصر والمحامل الثقافية بمختلف أنواعها أنجع المداخل لضمان صمود الهوية في طاحونة الزمن وتطورها وإغنائها

"

تأطير مفاهيمي

وكان تدخل بنغام بمثابة تأطير مفاهيمي سمح بملامسة مفهوم الأمن الثقافي في انتقاله الديناميكي من مقاربة دفاعية محضة ترفع السيوف والدروع تجاه الوارد من الأفكار والتجارب والقيم حفظا لهوية نقية صافية مثالية، إلى مقاربة تفاعلية مفتوحة تضع "الغيرية" في قلب الهوية وتعرف الذات كحركة حضارية مدعوة للتلاقح والتبادل مع باقي الذوات الحضارية التي تشكل جميعها خلاصة التجربة الإنسانية ككل.

لقد استقر رأي المشاركين في الندوة على أن الهوس الدفاعي الذي يضع تحديدا نهائيا ومغلقا للهوية ويجعلها قالباً جامداً في منأى عن احتمالات التغير والتكيف مع محيطها وعصرها، ونقد ذاتها في علاقتها بالآخر، أقصر الطرق لتهديد هذه الهوية بالأفول والاضمحلال من حيث إنه كان يتطلع إلى صونها واستدامتها.

ومن هذا المنظور يكون التفاعل الخلاق والتحلي بمنظور نقدي تحليلي لحركة الصادر والوارد من العناصر والمحامل الثقافية بمختلف أنواعها أنجع المداخل لضمان صمود الهوية في طاحونة الزمن وتطورها وإغنائها.

وفي سياق الربيع العربي، بدا أن سؤال الهوية يكتسي أهمية بالغة الحساسية في غمار بناء دول حديثة تقطع مع الاستبداد. فلئن كانت الأنظمة الشمولية المنهارة قد أخدمت مختلف التعبيرات الجزئية ذات المنحى الإثني أو اللغوي أو الديني، فإن الأجواء الجديدة سمحت بانبعاث هذه الأصوات الهامشية التي تتفاح عن حقها في الاعتراف ضمن الفسيفساء الوطنية، وإن كان توظيفها لا يخلو أحيانا من مرام سياسية ضيقة تخدم أجندات² تخريبية.



في سياق الربيع العربي، بدا أن سؤال الهوية يكتسي أهمية بالغة الحساسية في غمار بناء دول حديثة تقطع مع الاستبداد.

الاعتراف بالتنوع

وبالتالي، يغدو التحدي الأساسي على هذا الصعيد -حسب المتحدثين- إيجاد صيغ ديمقراطية لتدبير التنوع الثقافي والاعتناء بمختلف المكونات الثقافية للأمة في إطار الوحدة والتضامن والاعتراف المتبادل.

وخلصت الندوة إلى الطابع الملح لوضع ميثاق اجتماعي قومي يحقق الوحدة الكلية التي تندمج فيها مختلف العناصر الثقافية بصيغة تحترم وتضمن كل عنصر على حدة، بما يضمن الاستقرار والتعدد .

وقد تم تبني مشروع هذا الميثاق في حضان مؤسسة الفكر العربي بعمان، كما عرضه الأمين العام للمؤسسة الصادق الفقيه، الذي اعتبر أن الوثيقة تكرر توافق مختلف القوى المجتمعية على الاعتراف المتبادل.

واستأثر التعامل مع التراث بجانب هام من أشغال اللقاء. وفي مواجهة العولمة وتيارات ما بعد الحداثة باستهتارها بكل ما هو عتيق وسعيها إلى التنميط وفق قوالب فكرية أحادية، جاءت دعوة وزيرة الثقافة البحرينية الشيخة مي بنت محمد بن إبراهيم آل خليفة إلى تجديد الاهتمام بالتراث دون تكليسه، بل وضعه في سياق التلاقح والتبادل مع الآخر.

وحضرت الحالة الفلسطينية في أبعادها الثقافية بقوة، إذ استعرض الروائي ووزير الثقافة الفلسطيني السابق يحيى خليف مشهد "تراث فريد يتعرض للعبث والانتحال والتدمير على أيادي سلطات الاحتلال الإسرائيلية في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص في القدس، حيث تتعرض المدينة إلى عملية تهويد وتغيير طابعها الحضاري والإنساني".

وقال خليف في ذات السياق إن فكرة يهودية الدولة تضرب في الصميم فكرة التنوع والحوار ومبادئ المواطنة، بل توفر غطاء من أجل ترحيل من تبقى من العرب داخل إسرائيل في ما تسمى

هوية الثقافية الهوية الثقافية هي عبارة عن ثقافة ما، أو هوية لمجموعة ما أو شخص ما نظراً لإمكانية تأثر هذا الشخص بهوية المجموعة الثقافية، أو ثقافته التي ينتمي إليها. مصطلح الهوية الثقافية يماثل أو يتقاطع مع مصطلح سياسة الهوية؛ حيث إن الهوية هي ذات الفرد، وتتضمن في معناها عدداً من القيم والمعايير، وتشكل ثقافة الإنسان ومدى معرفته في عددٍ من المجالات المختلفة، إضافةً إلى إلمامه ووعيه بالقضايا المحيطة به في المجتمع، حيث إنها تمثل التراث الفكري له. مفهوم الهوية الثقافية تعرّف الهوية الثقافية على أنها مجموعة من الملامح والأشكال الثقافية الأساسية الثابتة³، إضافة لهذا فهي تعني التناسق بين العقل والهوية عن طريق نبذ التعصّب والتطرّف العرقي والطائفي في شتى صوره وأشكاله، وتعرّف أيضاً على أنها مركب متجانس من التصورات والذكريات والرموز والقيم والإبداعات والتعبيرات والتطلعات لشخص ما أو مجموعة ما، وهذه المجموعة تشكل أمةً بهويتها وحضارتها التي تختلف من مكانٍ لآخر في العالم. الهوية الثقافية هي المعبر الأساسي عن الخصوصية التاريخية لمجموعة ما أو أمة ما، إضافةً إلى نظرة هذه المجموعة أو الأمة إلى الكون والموت والحياة، إضافةً إلى نظرتها للإنسان ومهامه وحدوده وقدراته، والمسموح له والممنوع عنه. إذاً فإنّ الهوية الثقافية عبارة عن عددٍ من التراكمات الثقافية والمعرفية، سواء كانت تلك المعارف تأتي انطلاقاً من تقاليد وعادات في العائلة والمجتمع المحيط به، عاشها الفرد منذ لحظة ميلاده فكانت الأساس في تكوينه طيلة أيام حياته، وأصبحت جزءاً من طبيعته، أو انطلاقاً من الدين. نتائج الهوية الثقافية من تعريفات الهوية الثقافية نستنتج أنه يستحيل وقوعها تحت مقولة العولمة، وذلك لتعدد الثقافات حول العالم، حيث إنها لا توجد هناك ثقافة عالمية واحدة، ويستحيل أن تتواجد في يومٍ من الأيام، لكن المتواجد عددٌ من الثقافات المتعددة والمتنوعة على مستوى الأفراد والجماعات والأمم، وتعمل كل ثقافة من هذه الثقافات بصورة عفوية وتلقائية، أو عن طريق تدخلٍ من أصحاب هذه الثقافة بهدف الحفاظ على مقوماتها وكيانها الخاص، ومنها ما يميل إلى الانكماش والانغلاق، ونوع آخر من الثقافات يهدف إلى التوسّع والانتشار. إذاً فإنّ الهوية الثقافية تغطّي ثلاثة مستويات فردية وجماعية ووطنية أو قومية؛ بحيث يتمّ تحديد العلاقة بين هذه المستويات بنوع الآخر مواجه لها، والعلاقة بين أطراف الهوية الثقافية وهم الأفراد والجماعات والمجتمع أو الأمة تأخذ شكل المدّ والجزر. الهوية الثقافية عبارة عن كيانٍ يمكن أن يتطور، ولا يمكن تحديدها كمعطى نهائي؛ حيث إنها يمكن أن تسير في اتجاه الانكماش والتقلص أو باتجاه الانتشار، وتمتاز هذه الهوية بغناها الناتج عن تجارب أصحابها وكمّ المعاناة التي مروا بها ونجاحاتهم وانتصاراتهم وتطلّعاتهم، إضافةً إلى احتكاكها الإيجابي أو السلبي بالهويّات

الثقافية الأخرى التي تتداخل معها بشكلٍ أو آخر. فيديو ما هي الهوية؟ لمتابعة المزيد شاهد الفيديو ==
المراجع == شارك المقالة فيسبوك تويتر جوجل+ 542 مشاهدة مواضيع ذات صلة بـ : مفهوم
الهوية الثقافية⁴.

ثانياً عوامل ترسيخ الأمن الثقافي

للأسرة دور هام في تنمية وتأسيس القيم الأخلاقية في مراحل نمو الفرد المختلفة ونستعرض دور
الأسرة من خلال بعض النقاط التالية

- تنمية وتأسيس القيم الأخلاقية في مراحل نمو الفرد المختلفة وخاصة في مرحلة الشباب، فالأسرة بصفة أساسية هي المسؤولة عن تلقين الأخلاق والمبادئ الأخلاقية، ونقل القيم الأخلاقية إلى أبنائها منذ صغرهم، وذلك عن طريق تلقين المبادئ الأخلاقية بأساليب أمرية وتحذيرات خطابية، وذكر أنواع الفضائل الأخلاقية وأنواع المحرمات والردائل، أى تكوين الحس الأخلاقي لدى الفرد الذي يستطيع التمييز بين الخير والشر.
 - للأسرة دور هام في حماية الشباب من الغزو الفكري والتصدي للأفكار الهدامة والعقائد الفاسدة وحملات التشكيك التي تستهدف زعزعة العقيدة في نفوسهم، وذلك من خلال التوعية الدينية السليمة، وإمدادهم بالقدر المناسب من الثقافة الدينية المتوسطة السليمة التي تحقق لهم أمن ثقافي ديني قادر على مواجهة التحديات العالمية المعاصرة
 - الأسرة كمؤسسة اقتصادية تساهم في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الأبناء وخاصة في مرحلة الشباب بالأعراف والتقاليد الاقتصادية وكذلك العمل على تشجيعهم على العمل والإنتاج، وإكساب الشباب مبادئ ربط التعليم بسوق العمل، مع الالتزام بالسلوكيات الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية حتى لا تؤثر على مسيرة التنمية في المجتمع المصري.
 - دور المؤسسات التربوية والتعليمية
- ضرورة تخطيط التعليم من قبل الدولة ويرى أن التخطيط التربوي ليس عملية مستقلة وإنما لابد وأن يتم التخطيط التربوي في ضوء التخطيط الشامل للمجتمع لكي يتناسب مع احتياجاته وحاجات أفراد وطبيعة العصر ويتحقق ذلك من خلال الاتى:

- إعادة صياغة دور الدولة والمؤسسات المعنية بالرقابة على عملية تصميم المناهج بحيث لا تتناقض مع مبادئ التربية السليمة والمصلحة الاجتماعي
- السعي نحو تعميق الانتماء الحضاري الوطني وللشريعة الإسلامية من خلال الندوات واللقاءات التي يمكن أن تنظمها المؤسسات التربوية المختلفة، وأن يكون الهدف هو تحديد ما يمكن قبوله وما يمكن رفضه من ثقافة الآخرين.
- الاهتمام بتقوية المؤسسات التربوية لكي تقوم بدورها الحضاري، من خلال فتح قنوات حوارية بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الأمنية يتم من خلالها عرض المشكلات الثقافية التي تواجه مجتمعا وكيفية التعامل معها.
- التربية الشورية: إن التربية الشورية خيار لا مناص منه في عصر العولمة وتدفق المعلومات واتساع شبكة الاتصال، ومن ثم لابد أن تتلشى كل مظاهر التربية التسلطية، وأن تصبح العلاقة داخل مؤسساتنا التعليمية قائمة على التقدير والاحترام والحوار
- تربية الإعداد للحياة: من سمات النظام التربوي الناجح أن يعد الفرد للتأقلم والتكيف مع المتغيرات الثقافية والاجتماعية، والذي يزود أفرادهم مهارات التفكير المنظم، وأساليب فهم المشكلات المجتمعية وعلاجها.
- تربية الإبداع: فالثورة المعاصرة هي ثورة معلومات وتعتمد على العقول البشرية المتفوقة التي تستطيع أن تولد المعلومات حول شؤون الحياة، ودون رعاية هذه العقول وتحسينها لا نستطيع مواكبة التطورات العالمية وما ينتج عنها من غزو ثقافي لمجتمعنا المصري
- دور التنشئة السياسية
- للتنشئة السياسية دور كبير في إعادة تشكيل وعي المواطن حول قضايا الحكم والسلطة والقانون بما يضمن تفهم المواطن لطبيعة دولة ونظام الحكم فيها وادماجة في العملية السياسية حتى لا يشعر بكونه متلقى فقط للقرارات السياسية ولكن يتحول إلى مشارك في صياغة تلك القرارات ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من الفاعلين منهم:
- الأسرة : العمل على تنمية الوعي والتفكير السياسي لدى الأبناء من خلال المعلومات السياسية عن نظام الحكم واحترام السلطة وإطاعة القوانين فهذا يعمل على تشكيل الذات السياسية منذ الطفولة.

- المدرسة: التنقيف السياسي الذي تقوم به المدرسة من خلال مواد معينة كالتربية الوطنية و التاريخ وتخصيص كم اكبر من الدرجات لتلك المواد.
- الأحزاب: تسهم الأحزاب السياسية في تنمية وعي الأفراد الديني وبناء شخصية المواطن على أساس من العقيدة الدينية الراسخة، وذلك عن طريق إكسابه المعلومات والمعارف والقيم الدينية عبر مراحل فتتبع الوعي لدى الشباب بخطورة القضايا الدينية التي يتعرضون إليها والتي تهدد أمنهم العام والثقافي على وجه الخصوص.
- المؤسسات الثقافية والاجتماعية:
- تسهم الأندية والمكتبات العامة في إعادة رسم وتشكيل تفكير المواطن وثقافته لذا وجب التدخل من الدولة سريعا في إصدار أوامر لتلك الهيئات والمؤسسات لإعادة ضبط آليات تعاملها مع المواطنين وفتح أبوابها أمام المواطنين وتكثيف دورها في الحفاظ على الثقافة المصرية من خلال الندوات والاحتفالات المجانية التي تستضيف كبار العلماء والممثلين ورجال الدين والساسة والخبراء في كافة المجالات من اجل فتح قنوات حوار بينهم وبين المواطن بما يساعد في إعادة ترسيخ فكرة المواطنة والهوية والثقافة القومية لدى المواطن المصري⁵.
- قيام تلك المؤسسات بعقد زيارات لمختلف محافظات الجمهورية يتم من خلالها بث ونشر التاريخ الحضاري لتلك المحافظات والأماكن الحضارية والأثرية بالمحافظة وأنشطة المصريين القدماء بتلك المحافظة وعادات وتقاليد تلك المحافظة وذلك من خلال برنامج " اعرف محافظتك"
- تفعيل فكرة المكتبات العامة " مكتبة الأسرة مرة أخرى وبرنامج القراءة للجميع وبرنامج من حق المواطن يعرف وبرنامج المليون كتاب " تحت قيادة كبار العلماء والخبراء والإعلاميين والممثلين من اجل رفع درجة الوعي والثقافة المجتمعية.
- 4-دور وسائل الاعلام : لا يستطيع احد إنكار دور وسائل الإعلام في بث الوعي الثقافي والمجتمعي مرة أخرى لدى الشباب وتأسيس مفهوم الهوية الوطنية لديهم وذلك من خلال
- تضافر الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى كالمرسح والسينما مع الأسرة والمدرسة والمسجد وإرساء القيم الأخلاقية في نفوس الشباب عن طريق القدوة الحسنة والالتزام حتى لا يرى الفرد من صور الفعل ما ينافي حقائق ما يتلقاه عن الدين وتعاليمه، وما اكتسبه من قيم أخلاقية.

- كما تلعب وسائل الإعلام المختلفة- خصوصاً التلفاز وقنواته وشبكات الإنترنت - دوراً بارزاً في تدعيم حوار الثقافات بين الشباب، فمن خلال اهتمامها بنشر القيم والأخلاق، ونشر التعاون والسلام ونبذ العنف والتطرف والإرهاب، وتعميق مبادئ العدل والتسامح في ظل الغزو الإعلامي والثقافي.
- إخضاع وسائل الإعلام المختلفة للرقابة الجادة من قبل وزارة الثقافة، من حيث محتواها وكلماتها ورسومها وطريقة إخراجها وتصويرها وأدائها في إطار من الالتزام الأخلاقي بحيث لا تتطرق للإساءة إلى المشاعر أو لاهتزاز المبادئ والقيم الأخلاقية لدى الشباب⁶.

5- دور المجتمع المدني:

- يتمثل دور المجتمع المدني في الحفاظ على الهوية الثقافية في ثلاثة إبعاد البعد الأول التوعية بالقضايا الدينية والبعد الثاني التوعية بالقضايا السياسية والبعد الثالث التوعية بالقضايا الاقتصادية.
- البعد الديني : تلعب مؤسسات المجتمع المدني كالتنظيمات الاجتماعية والجمعيات الأهلية الدور الرئيسي المنشود منها بحيث تمكن الشباب من التمسك بالعقيدة الدينية الراسخة لديهم من خلال عقد الندوات و المؤتمرات التي تدعو فيها علماء الدين الواسطيين ، لمواجهة التهديدات المختلفة الموجهة للشباب ومقاومة الأفكار المتطرفة لديهم ودعوتهم إلى حب الأوطان بدلا من تخريبها.
- البعد السياسي : بث نشرات إعلامية تشجع الشباب على المشاركة السياسية والمواطنة الفعالة في المجتمع المساهمة بالأعضاء في حضور الاجتماعات البرلمانية أو المحلية، بحيث يشعر الشباب بأهمية مشاركته السياسية في عملية صنع اتخاذ القرار السياسي والقضايا العامة الأخرى.
- حيث يمكن أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور هام في تنمية الوعي الاقتصادي من خلال تعريف الشباب بالمشروعات الاقتصادية الكبرى، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها الدولة ودور تلك المشروعات في تحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة كل ذلك يساهم في اعتزاز الشباب بهويتهم وثقافتهم.

ختاما إن قضية الحفاظ على الأمن الثقافي والهوية الوطنية ليست بالجديدة والمستحدثة على أوطاننا لا تعنى الانزواء والانقطاع عن مواكبة العصر والاستفادة من منجزات الحضارة الحديثة ولكنها تعنى مشاركة وتفاعل الحضارات مع بعضها بحيث تأخذ كل حضارة من الأخرى ما يتوافق مع مبادئها وقيمها وقضية الحفاظ على الأمن الثقافي ليست بقضية طرف بعينة أو مؤسسة بحد ذاتها ولكنها

مسؤولية مجتمعية تشمل جميع الأطراف التي تحب أوطانها وحضارتها وتريد لها الخير والتقدم في شتى المجالات⁷.

ثالثاً أمن الثقافي وتحدياته المعاصرة

الإنسان قنبلة موقوتة قابل لينفجر بأي وقت، والثقافة التنويرية نوع من أنواع تعطيل هذه القنبلة عن الانفجار، فالجهل ليس معيباً للذات، فكل ذات قد تجهل أضعافاً مضاعفة لما تعرف، والتحدي يكمن في التخلص من الإصرار على الجهل من خلال إصباغه صبغة المعرفة القطعية، مما يحقق التوازن الفكري والأمن الثقافي، كما أن من الضروري نشر ثقافة أنه لا توجد ضدية بين الدين والثقافة والرأسمالية الثقافية وأطرها ليست هي فقط معيار للثقافة، فاحترام الحدود الثقافية هو جزء من الأمن الثقافي كذلك دون إقصاء وتقزيم لما لا يعبر عن الثقافة ذات الواجهة الإعلامية المشرقة لسبب أو لآخر. وغرس هذه القيم والمفاهيم في عقول الأجيال الناشئة هو إحدى أهم ركائز الأمن والاستقلال الثقافي، فعالمية الثقافة في بعض مظاهرها لا تلغي الخصوصية المحلية لأي نتاج ثقافي محلي بالرغم من سطوة الانفجار المعرفي. ؟

وبالتالي يعد تمكين كل فرد في المجتمع من تملك مقومات اختيار المنتج الثقافي المناسب بدلاً من منع الاختراق الفكري والغزو الثقافي لأنه أمر غير ممكن واقعياً في العصر الحديث تحدياً حقيقياً، والتحدي الآخر هو رفع مستوى دافعية التحصيل ومنح المجتمع أدوات النقد الإيجابي البنائي التراكمي والتحاور الحضاري الثقافي الموضوعي والتواصل والانفتاح على أساس المساواة والندية وليس التبعية الدونية الثقافية التبريرية. وهناك مسألة استخدام اللغة الأم للتعبير عن الثقافة إذا ما سلمنا أن كل ثقافة إنسانية لها مرجع وإطار ثقافي حضاري خاص بها، مع تطور البنية التحتية للثقافة والأدوات وأساليب التعبير عنها وهو بمثابة تحدٍّ عابر للقارات والثقافات، مما جعل الثقافة في الكثير من الأحيان أقرب إلى سلعة اقتصادية تقاس بالأرقام والانتشار حتى أصبحت آلية حماية الأمن الثقافي للدول، جزءاً مهماً من الاستقلال الوطني والسيادة الثقافية في مواجهة التخريب الداخلي والخارجي. وعلى المستوى الاستراتيجي هناك تحدٍّ صعب يواجه المخططون للأمن الثقافي، وهو أن الملايين من شعوبهم أصبحوا خارج نطاق الخدمة الثقافية المحلية، بل يعتبرون ثقافتهم المحلية غير جديرة بالاهتمام كنظيراتها الأكثر قبولاً وتنوعاً وظهوراً. والتحدي الأهم في اعتقادي هو أن العديد من الثقافات المحلية فشلت في إعادة

تشكيل نفسها ضمن منظومة شعبية حديثة تتناسب ميول واهتمامات الأغلبية الشابة في معظم الدول في هذا الجزء من العالم، مما يقودنا بدوره لخلل حتمي في منظور الهوية الوطنية والتمسك بها، بل الشك في حقيقة وأهمية قيمتها العملية.

ويعتبر الأمن الثقافي واحداً من أهم جوانب الأمن القومي والدفاع عن الهوية الثقافية، ولا يقل أهمية عن الدفاع عن الحدود، فالمجتمع المهزوم في كبريائه وانتمائه والمستهدف في إضعاف هويته الوطنية

كما أن مفهوم الأمن الثقافي الوطني يتضمن المحافظة أو حماية التراث والقيم الفكرية والنمط العام المرتبط بالعادات والتقاليد الإيجابية، وتصحيح ومراجعة قيم المجتمع التي تلعب دوراً مؤثراً في تناول وتقييم الآخر وفكره وسلوكه، وحماية المعتقدات والأفكار المعتدلة والمتسامحة من الفساد أو حتى الانقراض والعمل على تأصيلها. وتكمن أهمية هذا المفهوم في المحافظة على ثقافة السكان الأصليين، فالتراث الثقافي هو شكل من أشكال العملة السياسية والضمانات طويلة الأمد، وجزء من التنمية المعنوية والقيمية بما أن التراث الثقافي هو تعبير عن سبل المعيشة الموضوعة من قبل المجتمع ونقلها من جيل إلى جيل، بما في ذلك الفلكلور الشعبي والممارسات والسلوكيات المجتمعية والثقافية والأماكن والصناعات والمهن والفنون والرياضات التراثية الشعبية، والمخرجات والتعبيرات الفنية والأدبية وكذلك كل ما يعد تراثاً ثقافياً غير مادي.

فلابد من النظر بحذر في التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها التراث الثقافي، وينبغي للحكومات أن تقف في موقف محايد عندما يتعلق الأمر بالثقافة وترك المجتمع يحدد المسار الثقافي الذي هو مناسب لميوله وتطلعاته ويعبر عن الأجيال المختلفة فيه، والبيئات الاجتماعية المختلفة، ودور الحكومات هو دعم البنية التحتية والتشريعية التنظيمية للأنماط والنشاطات الثقافية وتحديد الميزانيات المناسبة لها، فلا يجوز أن تحذف جزئية من الثقافة أو أن تفرض من قبل الحكومات والأحزاب والتنظيمات والنخب..الخ على الشعوب، وجعلها جزءاً من إرث ومورث ثقافة معينة لمجرد أن فرداً أو مجموعة ذات نفوذ تعشق ذلك النوع من التعبير الفني أو الأدبي ولصقتها بثقافة المجتمع لتمحو ثقافة أخرى راسخة منذ القدم في الوجدان الجمعي وضرورة عدم فرض ثقافة فصيل أو بيئة محددة من المجتمع على المجتمع ككل، أو تبني ميول ثقافية بصورة فجائية وجعلها ثقافة عامة بين الناس باستخدام النفوذ

السياسي أو المالي، فذلك أمر قد يحدث خلافاً في أصالة البنية الثقافية للمجتمعات وعامل مؤثر في هوية الشعوب وانتمائها للأرض والثقافة الأم مع مراعاة عدم إهمال أو مسح تعبير ومنتج ثقافي أياً كان نوعه لشعور شخص أو مجموعة أو فئة بأنه مسيء لثقافتهم. فالمورث الثقافي ليس ملك الأشخاص ولا المؤسسات بل هو جزء من مكونات الدولة الحديثة ككل، وينبغي احترام التنوع والاختلاف، ولذلك نرى في الدول الغربية كيف يتخرج الدارسون من تخصصات تعنى بالشأن الثقافي والإنساني كتخصص الثقافة أو الفلكلور أو الشعر أو أدب الأساطير أو القصص الشعبية والدراسات الإنسانية المقارنة وغيرها الكثير من المجالات الثقافية والفنية والأدبية والتي من المستحيل أن تدرس في الدول التي تأخذ ظاهر الحداثة والتطور وتحصره فقط في الجانب العلمي الصرف، والتركيز على النواحي التقنية والتكنولوجية والمالية والإنشائية فقط على سبيل المثال. وقد أدركت دول آسيا الناشئة التي هي في طور الصعود كقوى عالمية مؤثرة ذلك الدور التي تلعبه تلك التخصصات، فجعلتها جزءاً من منظومتها التعليمية والمهنية والتنمية على جميع المستويات حفاظاً على أمنها وموروثها الثقافي وتعزيزاً لثقافة الإنسان الحديث بثوب محلي لا يدخلها كثقافة حيز التغريب والتغيب والتفتيت المؤثر على أصولها الثقافية.

¹ علي محمد جعفر : تاريخ القوانين , ط 1 , 1998 , المؤسسة الجامعية , بيروت , لبنان , ص 18 .

² http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id_article=38

اطلع عليه يوم 2019/6/2

³ اطلع http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id_article=38 عليه يوم 2019/6/2

4 - Al Manhal Platform - الهوية الثقافية والأمن في المتوسط

<https://platform.almanhal.com/Files/2/84562>

الأمن الثقافي: مفهومه ودواعيه وعوامل تحقيقه نهله

www.arabaffairsonline.org/admin/.../12.nahla%20mohamed.pdf

المبحث الأول: مفهوم الأمن الثقافي وأهميته

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=117172>

في مفهوم الأمن الثقافي - المركز الديمقراطي العربي

https://democraticac.de الشرق الأوسط

إطبع : أبعاد الأمن الثقافي لدى الشباب - المعركة

www.alma3raka.net/spip.php?page=imprimir_articulo&id...

"الأمن الثقافي العربي": أسئلة الهوية والعنف والتطرف - العربي الجديد

<https://www.alaraby.co.uk/culture/bc1ecccd-45d2-487e-a231-4d7...>

مجلة العلوم الإنسانية ISSN 1112-9255 العدد السادس ديسمبر 2016

www.univ-oeb.dz/JHS/docs/n6/7.pdf

الأمن الثقافي دراسة في المفهوم والمحددات - ASJP - CERIST

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/24894 اطلع عليه يوم 2019/6/2 على الساعة 15

للأمن الثقافي العربي

www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/8/aldas_alkaume.pdf

هواجس الهوية والأمن الثقافي بموسم أصيلة

https://www.aljazeera.net/.../cultureandart/.../ هو اجس-الهوية-والأمن-الث...

⁵ http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id_article=38

⁶ http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id_article=38

⁷ http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id_article=38